الطهر على اعضائه ولا اشكال ان ما ذكره احوط بل هو اقرب ولو اتى العضو بالماء
من غير اذن المكلف لم يجز ولا يشترط في الاذن اللفظ بل يكفي الاشارة وكل ما دل
عليه قولا كان او فعلا وهل العلم بالرضا يكفي يجزه او لا فيه اشكال ولكن الاحتمال
الاول هو الاقرب ولا اشكال في عدم جواز مسح الاعضاء في التراب
مع القدرة على الضرب ومسح الاعضاء الثلثة اجماعا واما اختيار الضرب والمسح
فصرح جماعة بجوازه الحلي وهو احوط بل في غاية القوة وقال بعضهم بل يمكن تنقيح
المطلب على بناية الغير وهو يجيء عند من لم يعتبر الضرب من الاقسام وفيه نظر
بل احتمال تقديم الاول لعله اقوى ولكن مراعات الاحتياط اولى فينجبر بين الامرين
والحك مع الامكان واذا كان على جسد الميت نجاسة في غير الاعضاء الماسحة
والممسوحة صح تيممه من هذه الجهة كما لو تيمم ولم على جسده نجاسة وقد مر في ذلك
جماعة وهل يشترط في صحة التيمم ان يظهر محل النجو من جسده الواجب تطهيره وازالة
النجاسة عند المشروط بطهارة البدن والثوب قبل التيمم فلو قدم التيمم على التطهير فسد
التيمم ام لا يبطل مع تقديمه وتاخيره التطهير المعتمد هو الثاني ان كان ذلك التيمم
يجوز الاتيان به في سعة الوقت كما مر به جماعة واما اذا وجب تاخيره الى آخر الوقت
فاختلف الاصحاب في ذلك فذهب جماعة الى انه يجب تقديم استطهير على التيمم
وقيل لا يجب ذلك بل يجوز تقديم التيمم والمسئلة لا يخلو عن اشكال فلا ينبغي فيها
ترك الاحتياط فينبغي المصير الى القول الاول بل هو في غاية القوة وعليه فهل يجوز
لزوم تقديم استطهير على التيمم بصورة توقفه على اهل في المدة او لا بل يتيمم ويصلي
ثم يعيد ما تقرب منه ظاهر اطلاق القائلين بهذا القول الثاني وفيه نظر ولكن

الاحوط

الاحوط تاخير التيمم ما دام التمكن من ازالة النجاسة فلا اشكال في صحة التيمم فيها كما
مر بعض الاصحاب وكذا يصح التيمم قبل الازالة اذا لم يجب كما اذا كانت النجاسة
معفوا عنها والظاهر ان الثوب الذي يكون فيه النجاسة وليس تطهيره يكون حكمه حكم
البدن في جميع ما ذكر واذا تيمم ثم رئي بعد النجاسة حسبة او تنجس بعد فهل يلزمه
الوضوء او التطهير ثم اعادة التيمم بعده على القول بالمضايقة في التيمم او يجزيه الاكتفاء
بذلك التيمم احد احتمالات ثلثة مر ذكرها والتحقيق ان يقع ان وقع ذلك التيمم في وقت
يتحقق شرطه على القول المذكور فلا يلزم اعادته ثانيا سواء كان قبل التطهير قبل ذلك
التيمم ام لم يعلم بنجاسة البدن الا بعده في الصورة الاولى وسواء تنجس حسبة بعد
تيممه صحة او بعده وان وقع ذلك التيمم في سعة الوقت ومن غير تحقق شرطه فيلزم
الحكم بفساده ولزوم اعادته مع الامكان ان قلنا بان التيمم الواقع في سعة الوقت
بطل ولو نسيانا او جهلا بالموضوع وهل يشترط في التيمم طهارة محل المسح من الوجه
واليدين فلو مسح وهو نجس ولم يمكنه التطهير فسد الا مع الحاجة ترددا
يظهر من امرين عدم الاشتراط والمسئلة لا يخلو عن اشكال فلا ينبغي فيها ترك
الاحتياط فيبنى على القول الاول ولكن الاقرب القول الثاني وعليه فهل ينفسد التيمم
اذا كانت النجاسة الكائنة في محل المسح منتقلة الى التراب واليد الماسحة فيقال
في الماسح والممسوح به النطهارة الا فيه اشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط ولكن الا
عتمال الثاني في غاية القوة وان قلنا باشتراط الطهارة فيما يضرب عليه
اليدان ثم انه ان قلنا باشتراط الطهارة في محل المسح وتعذر ازالة النجاسة عنه
ولم يكن منتقلة ولا حائلة التي بين الماسح والممسوح فهل يسقط فرض التيمم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)